

جهود تسليح الجيش اللبناني واستراتيجيات الحرب على الارهاب








ندوة لحركة التجدد الديموقراطي

سن الفيل – ٢٤ أيلول ٢٠١٤



المحتويات

صفحة

- ١ توطئة 
- كلمة الافتتاح: 
- ٢ منسق برنامج ندوات السياسات العامة في حركة التجدد الديموقراطي كميل منسى
- ٤ كلمة مدير الندوة الصحافي أمين قمورية 
- مداخلة الرئيس التنفيذي لمؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (INEGMA) 
- ٧ رياض قهوجي
- ١٥ مداخلة النائب جان أوغاسبيان 
- ١٩ حصيلة الأسئلة والنقاش 
- ٢٦ ملخص تنفيذي 



© جميع الحقوق محفوظة

www.tajaddod.org

tajaddod@tajaddod.org

سن الفيل، جادة شارل ديغول – هاتف وفاكس: + ٩٦١.١.٤٨٩٤٦٠/١/٢

نظمت حركة التجدد بتاريخ ٢٤ أيلول ٢٠١٤ في مقرّها في سن الفيل، ورشة عمل حول **جهود تسليح الجيش اللبناني واستراتيجيات الحرب على الإرهاب**، وذلك من ضمن "برنامج ندوات السياسات العامة" الذي تنفذه حركة التجدد الديمقراطي منذ تأسيسها، الذي يهدف إلى إثارة وتطوير النقاش العام الهادئ والمنهجي من أجل بلورة سياسات عامة موضوعية تجسد مفهوم المصلحة العامة بعيداً عن الاصطفاقات المصلحية والفئوية.

والمقصود بالسياسات العامة تلك الحزمة المنسجمة والمتوازنة من التدابير والإجراءات والمحفزات المتعلقة بتنمية احد المجالات الوطنية أو بحل مشكلة أو بالادارة الرشيدة لأزمة مطروحة على النطاق الوطني، والتي تنفذها السلطات العامة بالشراكة والحوار الايجابي والمنتج مع الافرقاء المعنيين، سواء في القطاع الخاص او في المجتمع المدني، ودائماً بالشراكة مع العاملين في هذا الحقل او المجال او القطاع، تلك السياسات، والتي لا تقوم أوطان حديثة ولا دول فاعلة ولا مجتمعات متطورة من دونها.

موضوع هذه الندوة يرتدي طابعاً إستراتيجياً وحيوياً نظراً لارتباطه بالدور المحوري الملقى على الجيش اللبناني في حماية الحدود والسلم الأهلي والانتظام العام وتنفيذ السياسة التي تقررها السلطات الدستورية العليا في البلاد، وخصوصاً في ضوء التحديات المضاعفة التي فرضتها الحرب المشتعلة في سوريا وانتقالها الى دول الجوار ثم تحولها الى حرب اقليمية فـ"حرب دولية على الإرهاب".

وكالعادة، وتعميماً للفائدة، تضع حركة التجدد أعمال هذه الندوة ونقاشاتها وحصيلتها الأولية في تصرّف الرأي العام والمهتمين، وخصوصاً في تصرّف المسؤولين والسلطات المعنية، والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

حركة التجدد الديمقراطي

كلمة الافتتاح منسق برنامج ندوات السياسات العامة في حركة التجدد الديمقراطي كميل منسى



أصحاب المعالي والسعادة،
حضرة ممثلي العماد قائد الجيش واللواء المدير العام لقوى الامن
الداخلي واللواء مدير عام الأمن العام،
أيها الاصدقاء،

بعد فترة استراحة فرضتها، كما كل عام، حرارة فصل الصيف، تضاف
اليها هذه السنة حرارة الأجواء الامنية والاجتماعية والسياسية
الضاغطة، تعود حركة التجدد لاستقبالكم في دارها التي طالما
استضافت نخباً من أهل الراي والاختصاص لمناقشة أمور أساسية
بالنسبة الى حاضرنا ومستقبلنا.
لقد تناولنا خلال الأشهر الأخيرة قضايا مختلفة عالجاها اختصاصيون
في المواضيع التي طرحت. أذكر منها:

في الندوة عن "اللامركزية الادارية" قرّ الرا على أن اللامركزية تؤمن منافع الفيدرالية دون مساوئها.
وفي تلك المتعلقة بـ "حماية المرأة من العنف" أجمع المنتدون على ضرورة التعجيل في قانون المرأة
وإنشاء وظيفة محام عام أسري و صندوق لدعم ضحايا العنف الاسري.
أما في ندوة "الطائف والاستقلال وحماية التعددية"، فقد دعا المحاضرون الى تحييد لبنان عن كل
الصراعات الاقليمية باستثناء الصراع مع اسرائيل وخلصا الى ان حماية التعددية، سواء التعددية
السياسية أو التعددية بين الطوائف، لا تزال العنصر الأهم بالنسبة الى حياتنا الوطنية على رغم
تعرضها لمخاطر.

والندوة عن النازحين السوريين كانت مناسبة لتأكيد الحاجة الماسة لتوافق اللبنانيين على استراتيجية
وطنية شاملة للتعامل مع هذه القضية، ولدعوة الدول العربية وممثلة الاتحاد الاوروبي والمفوضية
العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتأمين المساعدات بشكل مكثف لأن العبء أكبر من قدرة لبنان
كمجتمع وكدولة وكوطن على تحمله.

لقد وضعت "لجنة برنامج ندوات السياسات العامة" في حركة التجدد الديمقراطي برنامجاً للفترة
المقبلة نستهل اليوم بموضوع رئيسي هو "جهود تسليح الجيش واستراتيجيات الحرب على الارهاب"
لماذا هذا الاختيار؟

إن التحديات الكثيرة التي يواجهها لبنان والمرحلة العصبية التي يجتازها، ولعلها الأدق في تاريخه
الحديث: حرب مشتعلة على طول الحدود الشرقية، خلايا إرهابية قائمة ونائمة في أكثر من منطقة
لبنانية، فتنة على الحدود تحاول التسلل الى الداخل، وعمليات خطف وذبح وإعدام تطاول المدنيين
والعسكريين على السواء، كل ذلك يجري وقت تعاني القوات المسلحة نقصاً في السلاح والعتاد
والموارد.

إن التصريحات والبيانات العربية والاجنبية عن دعم لبنان والوعود المقطوعة بمساعدات مالية، لا تزال سراباً، ولا يزال الجيش يتطلع الى زيادة عديده وتحديث تجهيزاته، تعزيزاً لقدرته على التعامل مع مختلف الازمات.

التسليح واستراتيجية الحرب على الارهاب موضوع ندوتنا اليوم التي تضم اثنين من ذوي الخبرة وأهل الاختصاص سيتولى الصحافي الصديق أمين قمورية تقديمهما وادارة النقاش. لكن قبل اعطائه الكلمة، أود الاشارة الى ان حركة التجدد الديمقراطي شأت اليوم توجيه تحية الى زميل عزيز غاب عنا في آب الماضي، فقررت اهداء هذه الحلقة بالذات الى روج الدكتور جورج قصيبي الخبير في الأمم المتحدة ولدى المنظمات الدولية والناشط في الحقل العام منذ أكثر من أربعين سنة، الذي لم يترك مناسبة دون المطالبة بإعطاء الأولوية لدعم الجيش عدةً وعتاد على اعتبار انه، حسب ما كان يردد، ضمانة هذه الوحدة الوطنية وضابط الاستقرار والأمن في البلاد.

كلمة مدير الندوة الصحافي أمين قمورية



عندما تتلاشى هيبة الدولة تعم الفوضى، وعندما تنهار مؤسساتها تطرق الحرب الأهلية الابواب، في لبنان هيبة الدولة في الحضيض منذ زمن، بعدما جعلت قوى الأمر الواقع المنبثقة من الطوائف الدولة مجرد هيكل خال من أي مضمون أو فاعلية، وليست الا أداة لتقاسم الحصص والمغانم على حساب الوطن والمواطن، أما المؤسسات فتحدّث ولا حرج.

والجيش اللبناني هو آخر المؤسسات الرسمية التي لا تزال صامدة وتمثل كل الوطن وتضم كل الوطن تحت جناحها، وهو آخر مظاهر الدولة، لذا ليس مستغرباً أن تكون هذه المؤسسة هدفاً لكل المتربصين شراً بالدولة وتالياً بالوطن. وإذا ما ذهب هذا الجيش او اندثر اندثرت الدولة وصار الوطن اوطانا ومزارع .

كل القوى السياسية اللبنانية تجمع علنا على تمسكها بالجيش اللبناني ووحدته... لكن هل ينسجم هذا الاعلان حقيقة مع الرغبة الفعلية لهذه القوى بتكريس واقع امرها كقوى مهيمنة على مناطق سيطرتها الطائفية والجغرافية؟ هل فعلا تريد النخبة السياسية وجلها من الطائفيين المهيمنين على طوائفهم والطوائف الصغرى ان يكون الجيش قويا وفاعلا وان يكون للبنان دولة ومؤسسات تضع القانون فوق الجميع؟ وهل الدول المعنية بلبنان والتي تدعي حبا وهياما به، تريد فعلا تسليح هذا الجيش وتدعيمه حتى يكون قوة فوق الجميع قادرا على فرض سيادة الدولة وحدها على كل اراضيها وشعوبها؟

هناك قوى سياسية تعلن تمسكها بالجيش لكن هذه القوى نفسها تملك من القدرة العسكرية والامنية اضعاف اضعاف قدرة الجيش وامكانياته، فهل تمسكها به هدفا استراتيجيا ام مجرد تكتيك مرحلي يهدف الى توريث هذه المؤسسة بما تفضل هي نفسها تجنبه وتحاشيه؟ وهناك قوى اخرى في المقلب الاخر من السياسة اللبنانية تدعي ان الجيش هو خيارها الوحيد وله الحق وحده بامتلاك السلاح والقرار، وهي تملك من العلاقات الدولية والاقليمية والصدقات ما يتيح للجيش ان يكون مؤسسة قوية وفاعلة، لكن هل هذا الادعاء فعل ايمان حقيقي بالدور المفترض لهذه الدولة ام ان هذا الاصرار على تقوية الجيش ليس الا محاولة خبيثة لجر هذه المؤسسة الوطنية الى مواجهة غير محمودة العواقب مع الجهة اللبنانية الاخرى في المقلب السياسي الاخر؟ اين صارت صفقة المقاتلات الروسية؟ اين المليارات الثلاثة الموهوبة من السعودية؟ ماذا عن الوعود الايرانية والصينية بتسليح الجيش وغيرها وغيرها؟ لماذا نقبل بهبة من دولة ونرفضها من دولة اخرى اخرى؟ واين اسرائيل من السماح بتسليح الجيش بقدرات ميدانية فعلية؟ وهل هي تخاف من تسليح الجيش اللبناني ام من قيام دولة مؤسسات على حدودها تكون نموذجا لتنوع ديني تحت سقف قانون واحد ودولة واحدة تمثل نقيضا لعنصريتها؟

اليوم بات الجيش اللبناني في مواجهة صعبة ومباشرة مع الارهاب... هل يستطيع وحده القيام بهذه المهمة والسهام الخبيثة تترصده من الداخل والخارج؟ هل يمكن للبنان ان يقتل هذه الافة المتمركزة الان على حدوده من دون تنسيق مع الجيش السوري الموجود على المقلب الاخر من الحدود؟ وما هي المترتبات السياسية والامنية لمثل هكذا تنسيق؟

لبنان انضم رسمياً الى الائتلاف الدولي الجديد المعلن ضد الارهاب بمجرد مشاركته في اجتماعي جدة وباريس... هل لنا مصلحة في ذلك وماهي المكتسبات والخسائر؟ هل يستطيع فتح اجوائه ومطاراته وموانئه لطائرات الائتلاف وسفنه لقوات المؤتلفين؟ واذا ما طلب من لبنان ان ينفذ ما طلب من الاردن والامارات والبحرين في ظل الانقسام الاقليمي الحاصل حالياً حول هذا الائتلاف هل يرفض ذلك ام يوافق وماهي مترتبات كل من الحالتين؟ واذا ما طالت الحرب على الارهاب وادت الى سقوط ضحايا مدنيين من دون التوصل الى نتائج عسكرية حاسمة او تسويات سياسية كبرى هل لدى هذه الدولة الضعيفة امكانات الصمود والمثابرة على هذه المهمة الصعبة والمكلفة؟ هل يتحمل الجيش اللبناني ان يوصم بانه شريك في حرب صليبية جديدة تقودها اميركا ضد المنطقة؟ ام ان يوصمه البعض الاخر بانه حليف ضمني لمحور طهران - دمشق؟ واذا ما قررنا الانزواء وتجاهل الائتلاف وواصلنا النأي بالنفس واللامبالاة من يضمن الا يصير البقاع الشمالي او شبعاً او عكار او طرابلس موصل جديدة؟

لائحة الاسئلة تطول والاجابات عليها صعبة ومعقدة ونترك للسيد المحاضرين محاولة الاجابة عما يختلج في صدور اللبنانيين في هذا الاطار لاسيما وانهما من اصحاب الخبرة والمعرفة في المجالين العسكري والسياسي والجيوسياسي. معنا النائب والوزير جون اوغاسبيان الضابط السابق في الجيش اللبناني ومعنا ايضا الاستاذ رياض قهوجي الرئيس التنفيذي لمؤسسة الشرق الادنى والخليج للتحليل العسكري.

الجيش اللبناني هو اخر المؤسسات الرسمية التي لا تزال صامدة وتمثل كل الوطن وتضم كل الوطن تحت جناحها، وهو اخر مظاهر الدولة، لذا ليس مستغرباً ان تكون هذه المؤسسة هدفاً لكل المتربصين شرا بالدولة وتالياً بالوطن. واذا ما ذهب هذا الجيش او اندثر اندثرت الدولة وصار الوطن اوطاناً ومزارع.

كل القوى السياسية اللبنانية تجمع علنا على تمسكها بالجيش اللبناني ووحدته... لكن هل ينسجم هذا الاعلان حقيقة مع الرغبة الفعلية لهذه القوى بتكريس واقع امرها كقوى مهيمنة على مناطق سيطرتها الطائفية والجغرافية؟ هل فعلاً تريد النخبة السياسية وجلبها من الطائفيين المهيمنين على طوائفهم والطوائف الصغرى ان يكون الجيش قوياً وفاعلاً وان يكون للبنان دولة ومؤسسات تضع القانون فوق الجميع؟ وهل الدول المعنية بلبنان والتي تدعي حبا وهياما به، تريد فعلاً تسليح هذا الجيش وتدعيمه حتى يكون قوة فوق الجميع قادراً على فرض سيادة الدولة وحدها على كل اراضيها وشعوبها؟

هناك قوى سياسية تعلن تمسكها بالجيش لكن هذه القوى نفسها تملك من القدرة العسكرية والامنية اضعاف اضعاف قدرة الجيش وامكانياته، فهل تمسكها به هدفاً استراتيجياً ام مجرد تكتيك مرحلي يهدف الى توريث هذه المؤسسة بما تفضل هي نفسها تجنبه وتحاشيه؟ وهناك قوى اخرى في المقلب الاخر من السياسة اللبنانية تدعي ان الجيش هو خيارها الوحيد وله الحق وحده بامتلاك السلاح والقرار، وهي تملك من العلاقات الدولية والاقليمية والصدقات ما يتيح للجيش ان يكون مؤسسة قوية وفاعلة، لكن هل هذا الادعاء فعل ايما حقيقي بالدور المفترض لهذه الدولة ام ان هذا الاصرار على تقوية الجيش ليس الا محاولة خبيثة لجر هذه المؤسسة الوطنية الى مواجهة غير محمودة العواقب مع الجهة اللبنانية الاخرى في المقلب السياسي الاخر؟ اين صارت صفقة المقاتلات الروسية؟ اين المليارات الثلاثة الموهوبة من السعودية؟ ماذا عن الوعود الايرانية والصينية بتسليح الجيش وغيرها وغيرها؟ لماذا نقبل بهبة من دولة ونرفضها من دولة اخرى اخرى؟ واين اسرائيل من السماح بتسليح الجيش بقدرات ميدانية فعلية؟ وهل هي تخاف من تسليح الجيش اللبناني ام من قيام دولة مؤسسات على حدودها تكون نموذجاً لتنوع ديني تحت سقف قانون واحد ودولة واحدة تمثل نقيضاً لعنصريتها؟

اليوم بات الجيش اللبناني في مواجهة صعبة ومباشرة مع الارهاب... هل يستطيع وحده القيام بهذه المهمة والسهام الخبيثة تترصده من الداخل والخارج؟ هل يمكن للبنان ان يقتلع هذه الافة المتمركزة الان على حدوده من دون تنسيق مع الجيش السوري الموجود على المقلب الاخر من الحدود؟ وماهي المترتبات السياسية والامنية لمثل هكذا تنسيق؟

لبنان انضم رسميا الى الائتلاف الدولي الجديد المعلن ضد الارهاب بمجرد مشاركته في اجتماعي جدة وباريس .. هل لنا مصلحة في ذلك وماهي المكتسبات والخسائر؟ هل يستطيع فتح اجوائه ومطاراته وموانئه لطائرات الائتلاف وسفنه لقوات المؤتلفين؟ واذا ما طلب من لبنان ان ينفذ ما طلب من الاردن والامارات والبحرين في ظل الانقسام الاقليمي الحاصل حاليا حول هذا الائتلاف هل يرفض ذلك ام يوافق وماهي مترتبات كل من الحالتين؟ واذا ما طالت الحرب على الارهاب وادت الى سقوط ضحايا مدنيين من دون التوصل الى نتائج عسكرية حاسمة او تسويات سياسية كبرى هل لدى هذه الدولة الضعيفة امكانات الصمود والمثابرة على هذه المهمة الصعبة والمكلفة؟ هل يتحمل الجيش اللبناني ان يوصم بانه شريك في حرب صليبية جديدة تقودها اميركا ضد المنطقة؟ ام ان يوصمه البعض الاخر بانه حليف ضمنى لمحور طهران - دمشق؟ واذا ما قررنا الانزواء وتجاهل الائتلاف وواصلنا الناي بالنفس واللامبالاة من يضمن الا يصير البقاع الشمالي او شبعاً او عكار او طرابلس موصل جديدة؟

لائحة الاسئلة تطول والاجابات عليها صعبة ومعقدة ونترك للسيدان المحاضرين محاولة الاجابة عما يختلج في صدور اللبنانيين في هذا الاطار لاسيما وانهما من اصحاب الخبرة والمعرفة في المجالين العسكري والسياسي والجيوسياسي. معنا النائب والوزير جون اوغاسبيان الضابط السابق في الجيش اللبناني ومعنا ايضا الاستاذ رياض قهوجي الرئيس التنفيذي لمؤسسة الشرق الادنى والخليج للتحليل العسكري.

مداخلة الرئيس التنفيذي لمؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (INEGMA) رياض قهوجي



يواجه لبنان اليوم أشرس معركة في تاريخه ضد الإرهاب وهي تأتي في سياق ما تواجهه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وبلاد الشام في شكل خاص من ظهور غير مسبوق لحركات اسلامية متطرفة استغلت ضعف الحكومات المركزية والثورات العربية والتوتر المذهبي لتفرض نفسها على الساحة وتسيطر على مساحات جغرافية كبيرة. ومن أبرز هذه المجموعات الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، وتعرف اليوم بالدولة الاسلامية، والتي باتت تسيطر على عدة محافظات عراقية وسورية ويبلغ عديدها ما لا يقل عن ٣٢٠٠٠ عنصر من عدة دول عربية واسلامية. وأكبر منافس لداعش هي

جبهة النصرة التي تمثل تنظيم القاعدة في بلاد الشام. وكلا الطرفين وجهان لعملة واحدة إذ أن داعش انشق عن القاعدة، لكنه يستخدم اساليباً أكثر وحشية وعنفاً من جبهة النصرة التي تحمل التوجه التكفيري والعقائدي ذاته انما تختلف معه بالأولويات وبعض أساليب التعامل مع السكان المحليين. أكبر تهديد يمثله تجاه لبنان هو البعد المذهبي في حربيهما الحالية وادراكهما لهشاشة النظام الطائفي للبنان وارتباطه بصراعات اقليمية مما يسهل محاولتهما استغلاله لتحقيق مآربهما، مما يهدد السلم الأهلي ويزيد من احتمالات الحرب الأهلية في لبنان .

بغض النظر عن أسباب صعود داعش وجبهة النصرة ووصولهما الى الحدود اللبنانية، فالتهديد بات أني. وعليه، يجب النظر الى واقع وحاجات الجيش اللبناني للتعامل مع خطر الإرهاب الذي لم يعد تهديده أمنيًا وانما بات استراتيجيًا ووجوديًا بالنسبة الى لبنان. فهذه التنظيمات الإرهابية لم تعد خلايا صغيرة انما باتت تمتلك جيوشاً مجهزة ومسلحة بشكل جيد وتضم عناصر تحمل خبرة قتالية كبيرة وأيضاً خبرة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاعلام بفعالية لخدمة أهدافها وتهديد خصومها. وهي تعتمد سياسة بث الرعب والفوضى في صفوف خصومها عبر تصوير تصرفاتها الوحشية كافة مثل القتل الجماعي والذبح والتدمير ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي متخفية وسائل الاعلام العادية في نشر البروبوغاندا وحملاتها الدعائية والاعلامية والتضليلية. هذه السياسة الاعلامية تكسبها مصداقية وشعبية في صفوف مؤيديها ويظهرها على أنها لا تلتزم بأصول اللعبة والنظام الدوليين ولا تعترف أو تحترم أي من الأنظمة القائمة في المنطقة ولا تخشى عواقب أعمالها من القوى المحيطة بها والتي تعتبرها كإفراة بغض النظر عما اذا كانت مسلمة أو مسيحية أو يهودية. وبالنسبة الى لبنان تظهر هذه السياسة جلياً في كيفية تعاطي التنظيمين في موضوع أسرى الجيش والقوى الأمنية، واعتمادهما أسلوب التشويق الاعلامي والذبح العلني وبوتيرة زمنية بطيئة من أجل ضرب السلم الأهلي والوحدة الوطنية وافقاد الحكومة اللبنانية توازنها وردع الجيش اللبناني. وهما يقومان برفع سقف مطالبهما لاطلاق الأسرى من أجل المماثلة وتنفيذ مآربهما السياسية والعسكرية، والتنافس فيما بينهما على كسب شعبية وتأييد جمهورهما من المجموعات التكفيرية والأصولية.

اذن يواجه الجيش اللبناني اليوم عدواً ذكياً وشرساً لا يعرف الرحمة ولا يتقيد بقوانين الحرب ولا المعاهدات الدولية ويستخدم سياسة هجومية وتقنيات اعلامية متقدمة لنشر الرعب والفوضى وتجنيد متعاطفين من داخل الساحة اللبنانية، خاصة في مخيمات اللاجئين السوريين والفلسطينيين والمناطق السنية الفقيرة والمغبونة، خاصة في القرى والبلدات الحدودية. كما أن هذا العدو مسلح بشكل جيد ويمتلك خبرة قتالية في حرب العصابات في الجبال والمدن ويضم خبراء في تصنيع المتفجرات على أشكالها. وهي تعمل في بيئة تسود فيها الفوضى ويطغى عليها طابع الحرب الأهلية المذهبية في سوريا مما يسهل لها الحركة والحصول على المساعدات والدعم. وتحاول هذه العصابات اليوم نقل هذا الواقع الى لبنان من أجل نشر الفوضى والسيطرة على أجزاء منه وفتح معركة داخل لبنان ضد عدوهم المشترك: حزب الله. وبالرغم من أن دخول حزب الله الحرب السورية يعتبر خطأً استراتيجياً أدخل لبنان مستنقع الحرب السورية، إلا أن تمكن هذه المجموعات من تحقيق مآربها سيؤدي الى حرب أهلية مذهبية-طائفية تهدد العيش المشترك وتضرب البيئة السكانية المتنوعة فيه وتؤدي الى زوال لبنان كما يعرفه العالم اليوم. ولذلك، فإن الحرب على الارهاب تشكل أولوية تسبق أي شيء آخر وتحتّم على الجيش اللبناني وضع سياسة تسليح تتماشى مع حاجات الحرب على الارهاب مع تعزيز قدراته في تنفيذ مهام أساسية أخرى مثل حماية منشآته الاستراتيجية الحالية والمستقبلية (النفط) وحماية حدوده كافة، ومنها الجنوبية المعرضة دائماً للتهديد الاسرائيلي.

واقع الجيش اللبناني اليوم

يبلغ عديد الجيش اللبناني ما يقارب ٥٨٠٠٠ جندي، وهم مقسمون على أحد عشر لواء قتالي بالإضافة الى اللواء اللوجستي، ولواء الدعم، واللواء الطبي وفوج الهندسة وفوجي المدفعية الأول والثاني وفوج المدرعات والشرطة العسكرية. أما العمود الفقري للجيش فهو قواته الخاصة وتتألف من الأفواج التالية: المغاوير، المكافحة، المجوقل، مغاوير البحر، القتال الجبلي (مغاوير الجبل) والتدخل الأول والثاني والثالث والرابع والخامس بالإضافة الى فرقة النخبة المعروفة بالقوة الضاربة. أما القوات الجوية والبحرية فهي متواضعة جداً وبحاجة لتعزيز قدراتها بشكل كبير.

الجيش اللبناني اليوم منتشر على كافة الأراضي اللبنانية في مهام أمنية مختلفة استهلكت جزءاً كبيراً من احتياطه خاصة في مجال القوات الخاصة. ففي الجنوب الجيش اللبناني ملزم ضمن قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٠١ بإبقاء ما يقارب ١٥٠٠٠ جندي لدعم عمليات القوات الدولية، كما ينتشر الجيش في طرابلس لوقف التوتر المذهبي هناك، وينشر قوات في أماكن عدة في بيروت وصيدا للحد من التوتر المذهبي. كما تشكل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والسوريين مصادر تهديد أمني تفرض على الجيش رصد قوات للتعامل معها. وأخيراً تبقى مهام الجيش بحماية الحدود البرية والبحرية مستمرة بوتيرة عالية مع استمرار الأزمة السورية. وعليه فإن الجيش بحاجة الى زيادة عديده والحصول على أسلحة وعتاد ووسائل نقل للتمكن من تنفيذ مهامه بشكل أفضل.

معركة عرسال

تعتبر بلدة عرسال الملاذ الأخير للثوار السوريين في منطقة القلمون على الحدود الشمالية-الشرقية للبنان بعد تمكن القوات النظامية السورية ومقاتلي حزب الله من السيطرة على مناطق القصير والبلدات السورية الواقعة على سلسلة الجبال الشرقية (ما يعرف بالقلمون). وعرسال هي بلدة سنية تحيط بها قرى شيعية يسيطر عليها حزب الله. هناك ترابط وصلات عشائرية وعائلية بين أهالي عرسال والبلدات السورية المجاورة، وهي من المناطق اللبنانية القليلة التي لا يزال يغلب عليها الطابع العشائري. وتعتبر عرسال من البلدات الفقيرة التي يعتمد معظم سكانها في حياتهم (٣٥٠٠٠) على الزراعة والعمل في المقالع وعمليات التهريب عبر الحدود. وتحتضن عرسال أكبر تجمع للاجئين السوريين إذ يبلغ عددهم في مخيمات أقيمت على مشارف البلدة ما يقارب مئة ألف نسمة. هذا ما ساعد على تكوين بيئة حاضنة للثوار السوريين من جميع فئاتهم في منطقة عرسال.

لم تكن معركة عرسال مفاجئة لأي من المراقبين إذ أن تطور العمليات في القلمون أدى الى حشد عدد كبير من الثوار السوريين (ما يقارب ٥٠٠٠ عنصر) في الجردود المشرفة على عرسال. تشكل جبهة النصر أكبر المجموعات المقاتلة في جردود عرسال تتبعها الجبهة الاسلامية ومن بعدها داعش من ثم فصائل صغيرة متفرقة. في اطار ردها على تدخل حزب الله في سوريا عمدت هذه المجموعات خلال الأشهر الماضية الى استهداف قرى في البقاع والضاحية لجنوبية لبيروت عبر سيارات مفخخة و انتحاريين أوقعت العديد من القتلى والجرحى من مختلف الطوائف. أدى هذا الى قرار حكومي بنشر الجيش والقوى الأمنية في عرسال ومحيطها لوقف تدفق السيارات المفخخة والانتحاريين الى داخل لبنان. هذا وضع الجيش اللبناني في مواجهة المسلحين السوريين في عرسال الذين اعتبروا الجيش اللبناني داعما لحزب الله الذي يدخل ويخرج من الأراضي اللبنانية دون حسيب أو رقيب.

حسب مصادر عسكرية رفيعة فإن الهجوم على مواقع الجيش اللبناني كان مدبرا إذ أن كافة مواقع الجيش المتقدمة - شرق وجنوب وشمال عرسال - هوجمت في وقت واحد ودون سابق انذار. يملك الجيش عدة مواقع أساسية تحيط بعرسال، تمكن الثوار من السيطرة على اثنين منها في اليوم الأول، وقتل وأسر عدد من الجنود والضباط. كما أن أحد الموقعين الذين خسرها الجيش (تحديدا موقع مهنية عرسال) هوجم من داخل بلدة عرسال والتي كان يعتبرها الجيش آمنة، مما يشير لضلوع بعض سكان البلدة في العمليات العسكرية ضد الجيش اللبناني.

شن الجيش اللبناني عمليات انزال جوي مستخدما طائرات البوما طائرات هيوبي-٢ استعاد عبرها السيطرة على المواقع التي خسرها وعزز مواقع أخرى. كما استعان الجيش بطائرتين طراز سيسنا كارافان للمراقبة والاستطلاع والاسناد الجوي القريب مستخدما صواريخ هيل فاير. لم يستخدم الجيش طائرات الغازيل بشكل فعال لافتقارها الى صواريخ موجهة وخفة وزنها مما كان سيجعلها هدفا سهلا للمدافع الرشاشة للمسلحين السوريين. لكن الجيش استخدم طائرات بوما عدلت لمهام الهجوم عبر

تزويدها بمدافع عيار ٣٠ ملم وقاذفات صواريخ عيار ٧٠-ملم، وهي المرة الأولى في تاريخ هذه الطائرة تستخدم في عمليات هجومية مما يعتبر انجازا جديدا للجيش اللبناني بعد تمكنه في معركة نهر البارد من تحويل طائرات هليكوبتر للنقل طراز UH-1H الى قاذفات للقنابل. وللأسناد البري استخدم مدافع عيار ١٥٥-ملم وراجمات صواريخ ١٢٢-ملم. مكنت طائرات سيسنا قيادة الجيش اللبناني من متابعة وإدارة العمليات عبر الصور الحية من ساحة المعركة. إلا أن الجيش اللبناني واجه مشاكل عديدة في قواته المدرعة والمدولبة، إذ أن بعض دباباته القديمة طراز تي-٥٥ تعطلت محركاتها ومدافعها خلال المعركة، مما جعل الجيش يحصر عملياته فقط بالوحدات التي تملك دبابات ام-٦٠ وام-٤٨ الأميركية الصنع والمحدودة العدد. كما أن سيارات الهامفي التي وهبتها أميركا للبنان فهي جميعها غير مصفحة وناقلات الجند بغالبيتها طراز ام-١١٣ مصنوعة من الألمنيوم الغير مصفح مما جعل الجنود هدفا سهلا للأسلحة المتوسطة والثقيلة للمسلحين المجهزين بشكل جيد بأنواع أسلحة مختلفة.

اعتمد المسلحون تكتيك الهجوم من مسافات قصيرة وبمجموعات كبيرة تفوق عدد المدافعين بنسبة ٥ أو ١٠ لواحد. هذا مكنهم من احداث صدمة كبيرة ضد عناصر الجيش اللبناني في اليوم الأول. كما أنهم يملكون وسائل اتصال مكنتهم من ادارة المعركة بنجاح. لكن الجيش استطاع عبر طائرات سيسنا وصواريخ هيل فاير من رصد خطوط امداد المسلحين وقطعها عبر تدمير آليات نقل الذخائر. كما تمكن من رصد تحركاتهم وضرب بعض تجمعاتهم مما أفقدهم عنصر المبادرة مع نهاية اليوم الثاني للمعارك. وقد أحكم الجيش سيطرته على مواقعه كافة في مداخل البلدة في اليوم الثالث. ولكن بقي التحدي الأكبر وهو التعامل مع المسلحين الذين انتشروا داخل بلدة عرسال وفي مخيمات اللاجئين السوريين. وكانت مواقع الجيش في شمال وجنوب وشرق عرسال تتعرض لاطلاق النار من داخل عرسال من داخل الأراضي السورية. وهنا كان الجيش أمام خيارين: اما الانسحاب الى مواقعه غرب بلدة عرسال وانشاء خط دفاع واحد (أي تسليم عرسال للمسلحين لحماية جنوده من خطر المحاصرة بالنيران والاستنزاف)، أو اقتحام عرسال لاجل المسلحين منها (مما كان سيوقع عددا كبيرا من الاصابات بين المدنيين لافتقار الجيش الى أسلحة ذكية فائقة الدقة). هذا الأمر دفع القيادة العسكرية لطلب غطاء سياسي من الحكومة اللبنانية في كيفية التعااطي مع المسلحين داخل عرسال وفي مخيمات اللاجئين. ولقد أثرت الحكومة حينها أن تعطي الوساطة السياسية فرصة لحل المشكل كون المعارك في عرسال قد بدأت تأخذ بعدا مذهيبا، واقتحام الجيش لعرسال سيوقع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين مما سيثير غضب الشارع السني في لبنان مما سيؤدي الى حرب أهلية.

استعانت الحكومة اللبنانية بما يسمى هيئة العلماء المسلمين، وهي مجموعة من رجال الدين المستقلين غالبيتهم من شمال وشرق لبنان ويملكون علاقات قوية مع حركات اسلامية في بلاد الشام ولا يؤيدون تيار المستقبل في لبنان. ولقد استفادت الهيئة من ضعف تيار المستقبل خلال الأعوام الماضية بعد خروج الشيخ سعد الحريري من لبنان لملئ الشغور على الساحة السنية. كما أن تأييدهم ودعمهم للثورة في سوريا قد زاد من شعبيتهم. وبسبب امتلاكهم لخطوط تواصل مع الفصائل

السورية لجأت اليهم الحكومة اللبنانية للعمل على التوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار وخروج المسلحين من عرسال واطلاق أسرى الجيش ورجال الأمن. ونجحت وساطة هيئة العلماء المسلمين في التوصل لوقف لاطلاق النار وخروج المسلحين من عرسال واطلاق بعض الأسرى. لكن جبهة النصرة وداعش احتفظتا بعشرين أسيرا للجيش و١٧ أسير للقوى الأمنية اللبنانية ولا تزال المساعي قائمة لاطلاقهم.

عودة سعد الحريري المفاجئة الى بيروت أحدثت صدمة ايجابية كبيرة أعادت توحيد الشارع السني في لبنان تحت لواء تيار المستقبل. وعلان الحريري عن هبة جديدة بمليار دولار من المملكة العربية السعودية تضاف على مكرمة خادم الحرمين الشريفين السابقة بثلاث مليارات دولار للجيش اللبناني في شهر مايو الماضي ضاعفت من زخم عودة الحريري وسمعة المملكة في لبنان حيث ظهرت كالداعم الأساسي والأكبر للدولة اللبنانية. عودة الدعم السعودي للقوات المسلحة اللبنانية هو مؤشر على أن الرياض تعتبر اليوم أن الحكومة اللبنانية الحالية مقبولة جدا ويمكن التعامل معها كون قوى ١٤ آذار تملك العدد الأكبر من مقاعدها. وكانت السعودية أوقفت مساعداتها للبنان مطلع عام ٢٠١١ بعد اسقاط حزب الله وسوريا لحكومة الحريري وتعيين حكومة من قوى مدعومة من سوريا وايران فقط.

حاجات الجيش اللبناني

أظهرت المواجهات الأخيرة ضد الإرهابيين بأن الجيش اللبناني بحاجة لتعديل برامج تسلحه لاعطاء أولوية لعتاد وآليات وأنظمة دفاعية معينة لتكون على الشكل التالي:

- استخدام الارهابيين لتكتيك العبوات الناسفة تستوجب حصول الجيش على الجيل الجديد من الآليات المصفحة المعروفة باسم MRAP (آلية مضادة للألغام ولمواجهة الكمائن). وهذه الآليات مرتفعة عن الأرض والشاسي مصمم بشكل يحمي الجنود من انفجار الألغام والعبوات الناسفة. ولقد بدأت عدة جيوش في الغرب والمنطقة باخراج آليات النقل القديمة مثل هامفي من الخدمة واستبدالها بهذا الجيل الجديد من الآليات. وتقوم شركات أميركية وأوروبية بتصنيع أنواع مختلفة منها اليوم، ويجب تزويد القوات الخاصة اللبنانية بها بأسرع وقت.
- الجيش اللبناني بحاجة ماسة الى مدفعية ذاتية الحركة. فهو من الجيوش القليلة في العالم التي لا تملك مدافع ذاتية الحركة التي تزيد من قوة النيران ومن وتيرة تنقلها من منطقة الى أخرى مما يصعب على العدو استهدافها كما هو الحال حينما تكون ثابتة في مكان واحد (كما هو الحال بالنسبة للبنان). فقد آن الأوان للجيش اللبناني لأن يبني سلاح مدفعية حديث ذاتي الحركة ومجهزة بأنظمة الكترونية لتوجيه النيران بدقة.
- هناك حاجة ماسة لتزويد الجيش اللبناني بأنظمة اتصال مشفرة تمكنه من التواصل مع وحداته على كافة الأراضي اللبنانية وإدارة عملياته دون الخشية من تمكن جهات أخرى من التنصت على محادثاته. فلا يزال الجيش بحاجة لمنظومة اتصالات حديثة تعزز إمكانيات القيادة والسيطرة

الثابتة والمتحركة. فلا تزال بعض وحداته تتكلم أكثر على أجهزة الاتصال الخليوي للتواصل فيما بينها. ويجب اعتبار هذا الأمر أولوية تسبق أي شيء آخر، وتتضمن مد شبكات اتصال فايبر أوبتك للاتصالات السلكية على غرار ما قام به حزب الله.

- أثبتت طائرات السييسنا في معركة عرسال أهمية طائرات الاستطلاع المجهزة بكاميرات وأجهزة رؤية ليلية ومنظومات رصد وارسال في إدارة المعركة وجمع المعلومات الاستخباراتية وحتى قصف أهداف معادية عند الحاجة. كما أن طائرات دون طيار باتت أساسية في رصد تحركات العدو وحماي الحدود وتوفير الدعم التكتيكي للقوات الخاصة والبرية. وتوجد في الأسواق العالمية أنواع مختلفة من هذه الطائرات مزودة بمنظومات مهمة يمكن للجيش اللبناني أن يختار ما يشاء منها حسب حاجته وقدراته المالية.

- يحتاج سلاح الجو اللبناني الى طائرات للإسناد الجوي القريب وهو يحاول منذ أيام حرب نهر البارد الحصول على بعضها. وهو ليس بحاجة الى طائرات مقاتلة مثل اف-16 أو كيغ-29، بل هو بحاجة الى طائرات خفيفة للهجوم البري. وفي هذا السياق تعتزم الإدارة الأميركية تقديم طائرات طراز AT-6 ضمن إطار برنامج المساعدات. كما يمكن أن يسعى لبنان للحصول على طائرات طراز هوك البريطانية والتي تدرب طيارو الجيش اللبناني عليها في الامارات. كما يحتاج الجيش اللبناني الى إعادة النظر بشراء طائرات هليكوبتر طراز غازيل فرنسية الصنع بسبب قدمها وعدم توفر صواريخ موجهة تطلق من على متنها. فان فرنسا تملك اليوم مئة صاروخ موجه طراز هوت يستخدم بواسطة الغازيل وعند انتهائها لن يكون هناك بديل لها سوى سعي الجيش اللبناني لإيجاد بديل لدى الصين، وقد لا تكون بالجودة نفسها. علينا تجنب مواجهة سيناريو سبيه لما يواجهه الجيش اللبناني دائما مثل حصوله على منظومات دفاعي قديمة تفتقر الى قطع غيار مما يصعب عملي صيانتها وابقائها في الخدمة.

- تحتاج البحرية اللبنانية الى سفن دورية للدورية في المياه العميقة. فهو يمتلك اليوم سفينة واحدة فقط من هذا الطراز تستطيع العمل في المياه على مسافة أكثر من ستة أميال وتحديدًا في المنطقة الاقتصادية. وتشمل مخططات الجيش الحالية شراء ثلاث الى أربع سفن من هذا الطراز لتمكين لبنان من حماية منشآت النفط مستقبلا ومنع عمليات التهريب حاليا والتي قد يستغلها الارهابيون.

- يجب أن يركز الجيش اللبناني على اقتناء عربات مصفحة ودبابات مدولبة عوضا عن المجنزرات التي هي أكثر كلفة وأصعب صيانة. كما أن هذا النوع من الآليات أنسب بكثير الى بلد بالطبيعة الجغرافية الجبلية والتي تحتوي جسورا صغيرة غير معدة للآليات الثقيلة مثل الدبابات المجنزرة. كما أن الآليات المدولبة أسرع وتستهلك كميات أقل من الديزل مقارنة بالمجنزرات. وتتجه معظم الجيوش الدولية ليوم الى الاعتماد أكثر على الآليات المدولبة والتقليل من الاعتماد على الدبابات المجنزرة.

• يجب أن يستثمر الجيش اللبناني بأنظمة لكشف المتفجرات والعبوات الناسفة كالتالي طورتها الجيوش الغربية نتيجة تجاربها في حربي العراق وأفغانستان. فمن المهم أن يدرس الجيش اللبناني الخيارات المتوافر في السوق التي تساعد على حماي دورياته في المناطق الحدودية ومواجهة السيارات المفخخة داخل المدن.

يجب أن يتأكد الجيش اللبناني من صلاحية أي منظومة دفاعي للعمل في الأحوال الجوية كافة وليلا- نهارا. كما يجب أن تتم هذه المنظومات على الأراضي اللبنانية للتأكد منها قبل شرائها. كما أن تنوع مصادر السلاح قد يزيد من فرص حصول الجيش على ما يريده دون التعرض لاحتكار جهة واحدة. الا أن كثرة التنوع أيضا تزيد من كلفة الصيانة مما ينعكس سلبا على ميزانية الدفاع. كما أن الجيش اللبناني ينتمي تقليديا الى المدرسة الغربية وعليه فإن اللجوء الى المعسكر الشرقي لحصول على منظومات أساسية كالمطائرات وأجهزة الرادار قد يشكل صعوبة على الجيش في استيعابها ودمجها مع منظومات أخرى قد لا تكون قادرة على التواصل معها. كما أن ادخال منظومات دفاعية شرقية ستتطلب وقتا أطول لتدريب الجيش عليها وادخالها الخدمة.

أما فيما يخص عديد الجيش اللبناني وهيكلته فيجب التركيز على تطوير عناصر إضافية في القوات الخاصة لتشكيل ما لا يقل عن ربع عدد عناصر الجيش اللبناني وذلك لكثرة الحاجة لها ضمن مهام حماية السلم الأهلي ومكافحة الإرهاب. وتلجأ قيادة الجيش الى تشكيل أفواج من هذه القوات عوضا عن ألوية وذلك لأسباب عدة بالرغم من أن العديد من الخبراء يعتقدون أن هذه القوات تعمل بفعالي أكثر ضمن تشكيلات من ألوية تكون تحت قيادة موحدة للقوات الخاصة. يجب أن يكون هناك استثمار أكبر بنوعية المقاتل اللبناني وتعزيز قرات القوات الخاصة للمهام الصعبة. تنوع المصادر يشكل عبئ في المدى البعيد ويأخذ وقتا في إدخاله العمليات (خاصة الروسي). وفي ظل الظروف الراهنة اليوم والمشاكل التي تعصف في لبنان وتؤثر على الوحدة الداخلية فلقد بات من الضروري إعادة العمل بنظام الخدمة الإلزامية لما فيها من فوائد على صعيد بناء روح المواطنة في الشباب اللبناني والتقليل من نسبة البطالة وایجاد احطياط جيد للجيش دون الوقوع تحت أعباء مالية كبيرة.

توصيات في مواجهة الإرهاب اليوم

نتيجة لما تم استعراضه من التهديد الارهابي الأنبي وتأثيره على السلم الأهلي وحاجات الجيش الكبيرة فاني أتقدم بالتوصيات التالية:

ا. يجب على الجيش اللبناني التحكم في مكان وزمان المواجهات مع الارهابيين ونقلها الى خارج المدن. ويجب الاعتماد على أجهزة لاستخبارات لفك خلايا التنظيمات الإرهابية والتعامل معها داخل المدن والمناطق السكنية.

٢. يجب أن تترافق العمليات لعسكرية مع حملة إعلامية مضادة لتلك التي تشنها التنظيمات الإرهابية بهدف ضرب مصداقيتها دينيا وانسانيا ووطنيا. من واجب الحكومة وضع سياسة وطنية لمكافحة الارهاب تلزم وسائل الاعلام المحلية كافة الالتزام بها.
٣. يجب على القيادات السياسية منح غطاء قوي للجيش وعملياته، والعمل بجدية لمنع الاعتصامات والتحركات التي تغذي الصراع المذهبي.
٤. يجب على الجيش عدم الانجرار الى حرب استنزاف والوقوع بفخ التنظيمات الإرهابية التي ستحاول أن تفرض وضع من المراوحة على عدة جبهات والقيام بمهام صغيرة في مناطق عدة لقتل أو خطف جنود بهدف ضرب المعنويات واثارة الفتنة.
٥. يجب تجنب ادخال الجيش في مواجهة شاملة مع الجيش السوري الحر لتجنب تداعيات ذلك على الشارع السني في لبنان وخطر انزلاق الجيش اللبناني الى الرمال المتحركة السورية. كما ان تعاون الجيش مع حزب الله في حربه ضد هذه التنظيمات داخل سوريا سيؤدي الى نتائج سلبية. يجب أن تنحصر المواجهة مع تنظيمي النصره وداعش ومحاولة مساعدة فصائل الجيش الحر على ضرب وطرده مقاتلي داعش.
٦. يجب تنشيط دور القوى السياسية اللبنانية التي تملك علاقات مع المعارضة السورية لحثها على التعاون مع السلطات اللبنانية في انهاء خطر داعش وجبهة النصره في لبنان.
٧. يجب على الحكومة اللبنانية أن تتعاون مع التحالف الدولي بايجابية ان لم يكن باستطاعتها الانضمام اليه لأن ذلك سيساهم بضرب الارهابيين على حدود لبنان وسيسهل حصول الجيش على الدعم العسكري من أعضاء التحالف، كما سيعزز التعاون الاستخباراتي معها.
٨. يجب اعطاء حصة جيدة للجيش من ميزانية الدولة لتمكنه من تنفيذ خطته الخمسية والبناء عليها لبرامج تسليح مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار بناء قدرات لبنان الدفاعية لمواجهة كافة التهديدات الخارجية، ومنها اسرائيل. فالجيش بحاجة لمنظومة دفاع جوي ومنظومة دفاع ساحلي وغيرها من الأمور التي لا تعتبر اليوم أساسية في الحرب على الارهاب.
٩. يجب تعزيز مستوى التعاون بين مخابرات الجيش وأجهزة استخبارات المؤسسات الأمنية الأخرى والابتعاد عن التنافس الذي قد يؤدي الى نتائج سلبية. يجب أن يكون التنسيق دائم وعلى المستويات كافة.

الجيش اللبناني هو المؤسسة الوحيدة التي تبقى لبنان متماسكا اليوم وحصينا ضد التهديدات الأمنية التي قد تطيح بالسلم الأهلي مما يهدد وجوده. وعليه فان الاهتمام فيه والانفاق عليه أولوية تتقدم على شؤون اقتصادية ومعيشية أخرى. وعلى القيادات السياسية أن تخفف أو توقف تدخلاتها في شؤون هذه المؤسسة مما قد يؤثر عليها سلبا ويهدد وحدتها وقدرتها على تنفيذ مهامها بفاعلية. هي المؤسسة التي يستشهد فيه الجندي ليحمي رفيقه في السلاح بغض النظر عن طائفته ومذهبه. فلنحمها ونصونها لنحمي أنفسنا وبقى لبنان.

مداخلة النائب جان أوغاسبيان



أولا أريد أن أبدأ كلمتي بالشكر لحركة التجدد الديمقراطي، على هذا المستوى من الندوات، ولمسيرة هذه الحركة الرائدة، كما أوجه شكري لرئيس مؤسسة "أنبغما" الاستاذ رياض قهوجي.

في الحقيقة أنا سأقارب موضوع الجيش في اطار مختلف عن ما قاربه الاستاذ قهوجي. فمنذ العام ١٩٤٥ لعب الجيش اللبناني باستمرار دور الحكم السياسي بين الأحزاب السياسية المتنافسة، وسعى دائما الى تحييد نفسه عن الانقسامات والخلافات السياسية.

شهد لبنان حرباً أهلية محدودة سنة ١٩٥٨ بعدها حصلت معارك المخيمات الفلسطينية عام ١٩٧٣، وبعدها الحرب الأهلية المطولة التي استمرت منذ عام ١٩٧٥ وحتى العام ١٩٩٠، وفي الآونة الأخيرة عانت البلاد من عدم استقرار متزايد

منذ اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥ وانسحاب الجيش السوري، ولا يزال لبنان منقسم سياسيا، والأوضاع ذاهبة الى مزيد من التوتر والتشنج المذهبي وتفشي ظاهرة الارهاب.

وطبعا أن هذه الظاهرة تطورت وتفعّلت مع الربيع العربي والحرب الدائرة في العراق وسوريا.

هذا هو الواقع، أما انقسام الجيش فحصل في العام ١٩٧٥ على خلفية طائفية، ثم مرة أخرى خلال سنة ١٩٨٨ مع حكومة العماد ميشال عون العسكرية، حيث ولد فراغ في السلطة استغلته سوريا كي تلعب دورا محوريا على نحو متزايد في الأمن الوطني اللبناني والسياسة الخارجية، وكذلك فعلت

منظمة التحرير الفلسطينية حيث كانت لاعبا رئيسيا في لبنان حتى العام ١٩٨٢.

والفراغ الأمني في الجنوب فتح المجال أمام حزب الله وبعض الأحزاب الأخرى للمبادرة بمواجهة اسرائيل وتحرير الأرض، وهي الخطوة التي أبعدت الجيش اللبناني في تلك المرحلة من القيام بالدور الأول بصفته هو الحامي للأراضي اللبنانية وللسيادة.

فعمدت سورية بسرعة للسيطرة على لبنان، على الأجهزة الأمنية والعسكرية وكذلك على السياستين الداخلية والخارجية وعلى مختلف مؤسسات الدولة (الاعلام والقضاء والجامعات وبعض الجمعيات الأهلية منذ ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٥). ان انسحاب القوات السورية من لبنان في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥ أعاد

مسؤولية الأمن الى الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية (القرار الأمني).

ولكن الأحداث الأمنية الداخلية والقلمية المتداخلة في مرحلة ما بعد الانسحاب السوري تفاقمت من جراء اغتيال الشخصيات السياسية والأمنية، وخصوصا بعد العدوان الاسرائيلي في تموز ٢٠٠٦ والارهاب: حرب نهر البارد، أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨ واليوم ظاهرة التطرف والارهاب، اليوم كل هذه الأمور تضع ضغوطا

ثقيلة على الجيش اللبناني.

لقد كان على الجيش حماية السلم الأهلي والتصدي للأحداث والعمليات الارهابية الداخلية، خاصة مع تنامي التطرف في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الاميركية على العراق في عام ٢٠٠٣، والتوترات الدولية المتنامية بين الولايات المتحدة واسرائيل من جهة وسوريا ويران وروسيا ودول

البريكس من جهة أخرى.

واليوم مع انعكاسات ومضاعفات الربيع العربي والحروب الطائفية والمذهبية في المنطقة، وتنامي ظاهرة الارهاب على أنواعه ووصول هذه المجموعات الى الداخل اللبناني بعد تدخل حزب الله في سوريا تحت شعار محاربة الارهاب في سوريا وابعاده عن الساحة الداخلية، وكانت النتيجة أن أصبح الارهاب عندنا

وهنا أودّ القول أنه مطلوب عملية "تقييم" لما يجري. فهل حزب الله نجح في عملية ابعاد الارهاب والأحداث عن لبنان؟ أو أن تدخله في سوريا أدى الى استجرار الارهاب الى الداخل اللبناني؟ لا بل أخذ الساحة الداخلية الى مزيد من التوترات والمواجهات واتساع الهوة ما بين مختلف الأطراف السياسية اللبنانية.

فهذا السؤال يستدعي "التقييم"، فأنا لا أريد استباق الأمور، ولكن هذا السؤال يحتاج الى تقييم عند اللبنانيين وبالدرجة الأولى عند قيادة حزب الله.

وانا أؤيد كل الكلام الذي قاله الاستاذ قهوجي، وأقول أن معركة عرسال لم تنته وما زالت في بداياتها، فنحن أمام مشكلة في غاية الخطورة، والحل ليس سهلاً، لأنه يوجد عدة معطيات في هذه العملية، ومثلما ذكر الاستاذ قهوجي أنه في الجيش يوجد إلقاء تقليدياً همته ثقيلة، ومجهزين أجهزة وعتادا منذ ١٩٦٠ على كل الأصعدة. ويوجد عشرة أفواج خاصة تتمتع بسهولة الحركة والقدرة القتالية العالية، ويوجد خمسة من هذه الأفواج العشرة قادرين على القيام بعمليات داخل أراضي العدو.

والخوف في عرسال أن تنجر الدولة اللبنانية والحكومة الى معركة تقليدية، ما يؤدي الى استنزاف القوى الأساسية المتحركة والفاعلة في الجيش، وبالتالي تفرغ بقية المناطق من القوى العسكرية. في حين نحن لا نعرف أين ينبت الارهاب، وخاصة في منطقة طرابلس أو سجن روميه أو عين الحلوه. وهنا يجب أن يكون لدى الحكومة اللبنانية تصورا مستقبلياً ودراسة واضحة، ويجب أن لا نغرق أنفسنا في عرسال.

ونحن كتيار مستقبل ومنذ سنتين تحدثنا في هذا الموضوع وكنا ننتظر وقوع أحداث وذهبنا الى رئيس الجمهورية وقائد الجيش يومها، لأن المعادلة واضحة بشكل أن عرسال تعتبر المنطقة السنوية الوحيدة التي بمقابلها كان يتواجد الجيش السوري الحر، والمعارضة السورية على أنواعها، وما تبقى أي منطقة عكار السنوية كان يقابلها جيش النظام السوري، وبالتالي أي عمليات عسكرية ستحدث طبعا في هذه المنطقة، ومن هنا كانت العملية العسكرية السورية التي قام بها الجيش السوري مع حزب الله في منطقة القلمون لاقفال هذه الحدود التي هي جرد عرسال التي تمتد لحوالي ٦٠ كيلومترا.

والسؤال، هل أن النظام السوري أقفل هذه الحدود كلياً؟ أو لا يزال عن سابق رؤيا وتصميم يفتح هذه الممرات أمام المسلحين بالاتجاهين؟

وبالتالي مسألة عرسال أنا اجدها خطيرة للغاية، ولا أعرف كيف يقوم الجيش والحكومة بالخروج منها خصوصا أنه لدينا مخطوفين عسكريين يهمننا أمنهم وسلامتهم وعودتهم لأهلهم. وهذه مسألة خطيرة للغاية، حيث تنشط حركة كبيرة على مستوى قيادة الجيش لايجاد الحلول، وعسى أن تتوفر هذه الحلول التي لا تؤدي الى استنزاف الجيش في عرسال، ولا تؤدي الى توترات مذهبية تنفجر في أكثر من منطقة لبنانية.

والآن سأعود الى أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨، فأحداث ٧ أيار هي أحداث مهمة في تاريخنا، لأن لها علاقة بالتوترات المذهبية وبالمناخ الذي وحد عند طائفة معينة في لبنان من جراء الاستهداف الذي حصل من قبل حزب الله لبيروت ولبعض مناطق الجبل، وهذا جرح وخطأ استراتيجي كبير للغاية، وترك الجيش اللبناني في وضع يتعارض مع مفهومه وأدبياته، ولكن في نفس الوقت علينا أخذ الدروس والعبر، وأن الذي صار أن الجيش اللبناني غير قادر على مستوى حماية الأمن والاستقرار والعيش المشترك والوحدة الوطنية، أن يواجه أي فصيل لبناني، لأن مواجهة أي فصيل لبناني عسكرياً ستأخذ طابعاً مذهبياً وبالتالي هذا الموضوع يعمم على سائر الأراضي اللبنانية، ولكن هذا الجرح موجود ويوجد اناس في لبنان يقولون أنه في ذلك الحين، أن الجيش لم يتصرف ولم يحم اللبنانيين وكان أيضا على تواصل مع

حزب الله، وهذه راسخة وموجودة في أدبيات الكثير من الناس، وأيضا وضع الجيش نتيجة للخلافات والصراعات السياسية في مأزق، وكل مرة يكون انقسام سياسي، ينعكس هذا الانقسام سلبا على وضع الجيش.

لذلك تكون المسؤولية على السياسيين وفي السياسة، وعلى النظام ومفاهيم الطائفية كلها، وهذه الأنظمة والسياسات كلها هي التي تضع الجيش في الموقف المحرج في أكثر من مفصل في التاريخ السياسي اللبناني.

واليوم لا شك، إذا أخذت الأمور صرف عسكريا، مثل أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨، وإذا أردنا أن نعتبر أن الجيش اللبناني أخذ قرارا بالواجهة، فهو بحاجة الى عدة أمور :

أولا: بحاجة الى تدريبات خاصة ووحدات خاصة، وأسلحة معينة وعتاد وآليات لأن حرب الشوارع لها مستلزماتها ولها قوانينها ومتطلباتها، وكل هذه الأمور مكلفة.

والسؤال: هل تستطيع الحكومة اللبنانية تلبية حاجات الجيش؟ وأنا أجد صعوبة في ذلك، لأنه يوجد اليوم معادلة في التسليح فالتسليح يتم وفقا لمعطين اثنين: هما المخاطر والموازنة، فمثلا اذا كان بلدا ليس عنده شاطئ وهذا على الأکید لن يشتري اسلحة بحرية، اذا علينا تحديد المخاطر في لبنان، هذه المخاطر تشعبت كثيرا، يوجد عندنا مخاطر على الحدود، مخاطر بحرية ومخاطر ارهابية في الداخل، والتنظيمات الأصولية وحزب الله، وكل انسان مسلح أيا كان بالنسبة لي أنا هو خطر على السلم الأهلي وخطر على وحدة لبنان وعلى مستقبل لبنان وخطر على الدولة المدنية وعلى الدولة الميثاقية في لبنان، وبالتالي إن التركيبة السياسية هي التي تتحمل مسؤولية ما وصلنا اليه اليوم، فلا نحمل المسؤولية للجيش اللبناني.

والآن بالنسبة للولايات المتحدة المتحدة والجيش، فالاميركيين رغم أن لبنان لم يدخل في معاهدة سلام مع الجيش، فهي تساعد الجيش اللبناني، ولكن السؤال كيف تساعد الجيش؟ تساعده بسيارات ودوايب وزخيرة بالحد الأدنى، فالمساعدات الاميركية للجيش تكون بحوالي ٦٠ الى ٧٠ مليون تقريبا، نصف المبلغ يذهب لدورات ودراسات لا أعرف كم يبقى من المبلغ للسلاح. بينما تقدر المساعدات الأميركية للأردن بـ ٧٠ مليون دولار والمليار دولار سنويا.

وأمركا تتذرع أن هذا السلاح اذا أعطيناكم اياه سيقع يوما ما بأيدي حزب الله، وبالتالي يستثمر من قبل الحزب ضد اسرائيل، أو أنهم يقولون أنه لو أعطي هذا السلاح سيقسم الجيش وتدخلون في حرب داخلية، وكله كلام وتبقى النتيجة أن المصالح الاسرائيلية تحتل الأولوية عند الاميركيين والاوروبيين أيضا.

وقد كنت في مؤتمر في ألمانيا منذ ٣ أشهر تنظمه الاحزاب الليبيرالية، اذ خرج النائب الألماني الذي كان بجانبنا قائلا نحن لن نتدخل في الشرق الأوسط الا في حال تعرض أمن اسرائيل للمخاطر، وهذا نائب ليبيرالي في ألمانيا، وطبعاً الولايات المتحدة تدخلت في لبنان مرتين الاولى عام ١٩٥٨ والثانية عام ١٩٨٢، حيث أقامت مخيمات تدريب في منطقة الرمل العالي، وبعدها توقف التسليح وتوقف التجهيز والتدريبات وغيرها، واليوم ولا شك أننا أمام وضع في غاية الخطورة.

وميزة الارهاب، ما هي الأمور التي تجعل العمليات الارهابية تنجح، لأن في العمليات الارهابية، من ينفذ لديه خيار الزمان والمكان وطبيعة العملية وبالتالي أهم عنصر في وقف الارهاب هو الاستعلام، لأنه اذا استطعت معرفة أنه يوجد عمليات ستنفذ، تكون قادرا على أخذ الاجراءات الاستباقية وضبط العملية، أما ردة الفعل تكون صعبة للغاية، فعدم نجاح العمليات الارهابية تكون أيضا ضئيلة للغاية، لأنه يملك زماز المبادرة والقدرة على التصرف.

والمهم أيضا التنسيق الكامل بين مختلف الأجهزة اللبنانية، فأنا أعتقد أن التنسيق غير كاملا نتيجة لمعطيات سياسية ونتيجة للانقسام الحاصل .
فنحن اليوم في ظل حرب كونية ضد الارهاب، فيجب أن يكون تعاوننا مع الأجهزة الأمنية الغربية لأن أهم عملية لمكافحة الارهاب هي امتلاك المعلومات، وممكن أن تكون أجهزة غربية تمتلك المعلومات وقادرة يمكن التواصل معها.
وعندنا أيضا مسألة التنصت، فالجيش اللبناني بحاجة لتنصت كامل ويومي وفي كل لحظة، وغير معقول أن نعطيهِ اليوم داتا الاتصالات ونمنعها عنه غدا، لأنه حين نمنعها عنه اليوم يبدأ في اليوم الثاني من نقطة الصفر.
فالأولوية عندنا هي للاستقرار الأمني، نريد اعطاء الجيش كل حاجاته من سلاح وتوفير المظلة السياسية وأيضا كل شيء له علاقة بدتا المعلومات، فالمعادلة واضحة اذا سلمنا الجيش الأمن علينا تأمين كل ميثلزمات الجيش وكل حاجاته.

حصيلة الأسئلة والنقاش



أحمد المقداد (عميد متقاعد)

أريد التعليق على عنوان الندوة، فمن خلال السرد الذي تقدم به الاستاذ قهوجي، أرى أن أقوى سلاح يعطى للجيش حالياً هو الوحدة السياسية ومهما تم تسليح الجيش مع غياب هذه الوحدة لن يفيد السلاح شيئاً.

ان السلاح الذي يحكى عنه الآن أي المدفعية والطيران وغير ذلك ضروري، ولكن هذا السلاح يأتي بعد خطوات تكون محضرة للجيش كي يقوم بعملية قتالية. فعندما يقوم الجيش بأي عملية، يوجد أمور عديدة يجب أن يكون قد أمّنها، ودرسها واطلع على تفاصيلها، وجمع كل المعلومات حولها، فإذا كانت المعلومات بحوزتنا كسب المهمة قبل أن تبدأ.

نحن نتكلم اليوم عن الارهاب، وهو خطر داهم علينا جميعاً، وبغض النظر عن ما سبق، فعندنا خطر على الباب، وكيف علينا معالجته؟ أولاً: بالوحدة السياسية التي تترجم فعلياً على الأرض، لأنه بالرغم من الحد الأدنى للتضامن خلفه، فالجيش اللبناني برهن خلال الاحداث الصعبة والقوية جداً، أنه من أهم الجيوش وحدة وتضامناً، وحدة الجيش هي قوية وتقوى أكثر بالوحدة السياسية.

وعلياً ترجمة هذه الوحدة السياسية فعلياً لأن الارهاب يقوى عند تواجد تشعبات له في الداخل، ومجرد وجود هذه التشعبات في الداخل علينا الوقوف في وجهها بوحدة كاملة.

صلاح الحركة (نائب سابق)

سؤاله هو هل دخول لبنان بالتحالف الدولي مفيد له أم لا؟

د. أحمد فتفت (نائب)

سؤاله هو عن استراتيجية الحرب على الإرهاب لناحية تجفيف منابع الإرهاب تحديداً في لبنان، لأنه إذا وجدت منابع الإرهاب فهي مرتبطة بالفقر وعدم التنمية، وسياسة التنمية في لبنان التي تكون اجمالاً فاشلة، وعدم وجود ما يسمى التوازن في توزيع المبالغ أو ما يسمى الانماء المتوازن، لأنه يوجد مشكلة كبيرة في موضوع الانماء والفقر، لأنه إذا لم نعالج هذه المشاكل فنكون نؤسس للإرهاب،

وسؤاله هو كيفية الاستفادة من المجتمع الدولي ليس في موضوع التحالف الدولي فقط، ولكن عن طريق القوات الدولية المنتشرة بموجب القرار ١٧٠١ والتي هي ملزمة من قبل مجلس الأمن بمساعدة الجيش اللبناني في حماية الحدود.

إذا اردنا اجماعاً سياسياً حول الجيش، فعلياً أولاً ابعاد الجيش عن السياسة حيث يوجد علامات استفهام على بعض التعاطي، وعلامات الاستفهام ليست على الجيش المقاتل بل على جهاز المخابرات، لأنه أصيب بأمراض المخابرات السورية في طريقة التعاطي مع المواطنين، وأصبح يتصرف في بعض المناطق وكأنه مخابرات سورية، وعندما نجد نفوراً من الجيش ومواقف سلبية نتيجة لممارسة خاطئة من بعض ضباط الجيش، فيجب ابعاد الجيش عن السياسات الصغيرة وتوفير الدعم الشعبي له. على الجيش أن يظهر دائماً أنه بعيد عن أي ممارسات سياسية.

د. حارث سليمان (عضو اللجنة التنفيذية في حركة التجدد الديمقراطي)

الإرهاب ليس له قضية، ولكن لديه ذريعة وعلى هذه الذريعة يتم تجميع الناس، أول مناسبة وأول عمل لسحب ذريعة الإرهاب من النفوس هو اتباع سياسة أخرى مغايرة حيال الازمة السورية. لقد تمّ تبني لفظي لسياسة النأي بالنفس ولم ينقذ أي بند من بنودها لا على صعيد المشاركة العسكرية ولا على صعيد خدمة النازحين والتعامل معهم أمنياً وسياسياً واجتماعياً ولا على صعيد انشاء مخيمات لهم ولا على صعيد قوانين دخولهم وخروجهم ولا حتى على صعيد ضبطهم أمنياً.

لقد تولت جهات أخرى ضبط هؤلاء أمنياً، وأوكلت الدولة بكل أجهزتها الأمنية، هذه المهمة لجهات حزبية، فإذا بنا أمام قصة مثل قصة القلمون. كيف تم اختراع هذه القضية؟ من أين أتى المئة الف سوري الموجودون في عرسال؟ هؤلاء أتوا من مناطق القصير وحمص وبيروت ورأس المعرة وفليطة وقارة وغيرها من البلدات التي سجل فيها حزب الله انتصاراته.

ما يعني ان حزب الله هو من أتى بهؤلاء النازحين الى عرسال ثم اكتشفنا أنه يوجد بينهم ١٠ الى ٢٠ بالمئة مقاتلين، فوقعنا في طاحونة بين النازحين والمسلحين في القلمون. اذا نقطة البداية أن هؤلاء أصبح لديهم عدوا في لبنان، فكان الارهاب، وربما يكون الارهاب موجوداً، لو لم تكن كل هذه القصة، لكن لن يكون قويا وله متعاطفين ومقاتلين بهذا الحجم، وبالتالي اعادة النظر بكل هذا التعامل مع الملف السوري هو واجب وطني ليس على الجيش القيام به بل واجب على الحكومة أن تبحثه في جلساتها ثم تأمر الجيش بتنفيذ سياسة أخرى غير السياسة التي اتبعت حتى الآن.

زينة منصور (صحافية واستاذة جامعية)

أضم صوتي الى كل ما تفضّل به الاساتذة، ولكن دعوني اتكلم عن خطف قرار الجيش، فالיום يوجد شريحة كبيرة من اللبنانيين تعتبر أن مؤسسة الجيش مخطوفة بحكم هيمنة فريق سياسي في البلد على القرار السياسي ككل، وبما أن المؤسسة العسكرية جزء من نظام المؤسسات الأيل الى الانهيار نتيجة طغيان فئة معينة أدى الى انهيار هذه المؤسسة. وأتمنى أن يجيبني أحد لماذا هذه المؤسسة ليست على مسافة واحدة من الجميع، خصوصاً أن شريحة كبيرة من اللبنانيين تعتبر أن مؤسسة الجيش تضرب في أماكن وتكف يدها في أماكن أخرى، وليست على مسافة واحدة من جميع الفئات والطوائف، وأنا أريد التركيز على حادثة ٧ أيار التي تشكل جرحاً لم يشف بعد.

كذلك عن موضوع خطف الجنود، حيث يعتبر الرأي العام اللبناني أن الحكومة اللبنانية، وربما قيادة الجيش لديهم تقصير، وأصوات الأهالي غير مسموعة، وبعض الأداء السياسي يعتبر أن الجنود المخطوفين قد توفوا منذ الآن.

المطلوب تحييد الجيش وابعاده عن السياسة، والحرب يجب أن تكون ليس على ما يُسمى الارهاب بل على الفقر، لأنه عندما نقضي على الفقر نقضي على منابع الارهاب، وطالما أن هذا الارهاب ناجم عن عنف وتوتر مذهبي فالأجدي بنا علمنة الجيش، لأن جيشنا مكون من مجموعات مذهبية.

جميل جبران (محامي)

ما دور قوى الامن الداخلي في محاربة الارهاب في الداخل، وأيضا أين أصبحنا في هبة الـ٤ مليارات دولار لدعم الجيش؟

أنا كمواطن اللبناني أسأل أين الفكر العسكري اللبناني الذي برغم كل الانقسامات يدافع عن المواطن اللبناني وعن حدود الوطن.



ناجي ملاعب (عميد متقاعد)

يوجد دعوات من أجل أن يكون الاعلام أكثر انضباطا أو موجها، وأن تطلق يد الجيش في التنصت، أو الاستعلام المسبق، فمتى يصبح أو يدخل بلدنا في حالة طوارئ؟

عزام دندشي (نائب سابق)

هناك طرق للحرب على الارهاب غير عسكرية، فالنائب فتفتت تكلم عن التنمية، وأنا اتكلم عن العدل. اذ لا يعقل للبناني الذي ذهب بشكل فردي للقتال مع الجيش السوري الحر أن يعتبر ارهابيا، والذي يقاتل الى جانب النظام السوري يعتبر بطلاً، فغير مقبول أن يكون قسم كبير من الناس مظلومين في سجن رومية ونقول عنهم انهم ارهابيين، فتحقيق العدالة هو احدى الطرق الاساسية غير العسكرية في استراتيجية الحرب على الارهاب.



د. أنطوان حداد (أمين سر حركة التجدد الديمقراطي)

أكرر ترحيبي بالجميع، وأقول اننا في حركة التجدد مسرورين بالنقاش الصريح والشفافية في المواقف التي تقدمتم بها جميعاً، وهذا المنبر الدائم في حركة التجدد الديمقراطي معتاد على الصراحة والجرأة ونحن لا نضع أية حدود فكرية للنقاش الموضوعي. ولكن أحب أن اذكر أنه في هذه الندوة تطرح ثلاثة أبعاد متداخلة مع بعضها: أولاً: لدينا حرب إقليمية أو حتى عالمية على أبوابنا.

ثانياً: لدينا محنة راهنة تضغط بقوة، وهي محنة العسكريين المختطفين لدى المنظمات الارهابية. قياساً بأزمات المنطقة، هذه مسألة صغيرة، لكن بالنسبة لنا هي في غاية الأهمية، وتداعياتها خطيرة بسبب أوضاعنا الداخلية الحساسة.

ثالثاً: نحن نعاني من حال انقسام وطني حاد حيل ما يجري في سوريا، اذن عندنا ثلاث مسائل تجعل من وضعنا صعباً جداً ويتطلب قدراً كبيراً من التروي والحكمة. بالمقابل ماذا لدينا من أوراق؟

لدينا الكثير من أوراق القوة إذا أردنا، لكن ورقة القوة الأهم هي تحقيق اجماع اللبنانيين حول مؤسسات الدولة وحول الجيش والقوى الشرعية الأخرى.

فالجيش إذا ما تم تسليحه وتدريبه وتأهيله وتوفير كل ما يحتاج اليه لحماية الحدود والسلم الأهلي وفق السياسة التي ترسمها السلطات الدستورية، هذا الجيش يصبح الحصن الحصين للبنان وضمانة الانتظام العام.

وأحب أن اذكر أن الخلفية الاساسية من عقد هذه الندوة انه اذا كان لدى أي منا ملاحظة او انتقاد فهو يقع في صلب تعلقنا بهذه المؤسسة والقوات المسلحة الشرعية اللبنانية ورغبتنا في تحصينها وتمكينها للقيام على أكمل وجه بالدور الذي اشترت اليه.

إجابة رياض قهوجي

دخول لبنان في التحالف مفيد للبنان طبعاً، خصوصاً إلى جانب دول تملك امكانات كبيرة جداً خاصة اذا تطور الوضع في مناطق الحدود وفتح جبهات جديدة على الحدود فهذا يشكل عبء كبير على الجيش، وهذه القوات منتشرة في مناطق جبلية ذات طبيعة صعبة فتحتاج الى اسلحة وصواريخ ذكية، وبالتالي ان استطاع لبنان الاعتماد على تدخل خارجي مزود بأسلحة ذكية للقضاء على المسلحين، فلماذا علينا أن نرفضها؟

والأکید أن الدخول في التحالف من الناحية العملية يكون لصالحنا. اما من حيث الواقع اللبناني اذا كان طرف اساسي لبناني معارض للتحالف الدولي سيكون من الصعب على لبنان الدخول به، وسيؤدي الى المزيد من التصعيد السياسي والتأزم الذي ينعكس سلباً على المؤسسة العسكرية، وبالتالي من الناحية العملية هو مفيد جداً ومن ناحية المبدئية السياسية قد لا يحصل وهنا أشرت في كلامي الى التعامل مع التحالف الدولي بشكل ايجابي إذا اخترنا عدم الدخول فيه، ولكن يجب ان يكون التواصل بشكل جدي وايجابي للاستفادة منه قدر المستطاع.

اما دور المجتمع الدولي، فكله يعتبر نفسه في حالة حرب على الارهاب، إنما المجتمع الدولي لديه أولويات تمشي حسب مصالحه، وأولويات المجتمع الدولي تبدأ من العراق ومن ثم الى سوريا ونحن حتى الان لا نعرف كيف يمكننا الاستفادة من هذا التحالف، فمن الممكن كون بعض أجزاء منطقة القلمون وجرود عرسال تعتبر داخل الاراضي السورية والتي قد يستفيد لبنان منها، وأيضاً موضوع النازحين وعلى الحكومة أن تتعامل مع هذا الموضوع بشكل علمي وواقعي ضمن مبدأ المخيمات المنظمة وليس المخيمات العشوائية كما هو الحال عليه اليوم.

وعلى اللبنانيين أن يدركوا أننا نحن في حالة حرب والمتعارف عليه في الحروب يكون هناك سياسة اعلامية للدولة ضد العدو، فيجب أن يكون هناك سياسة اعلامية واضحة فيما يخص التعامل مع الارهاب، وهذا يشمل عدم الانجرار وراء البروباغندا، فعملية خطف الرهائن واستغلالها من قبل الخاطفين، فكل يوم يقع الاعلام اللبناني في هذا الفخ، والارهابيون يلعبون اللعبة بامتياز مما يضعف المؤسسة العسكرية، فعملية قطع الطرقات تشغل المؤسسة العسكرية وتزيد العبء عليها أضغاف مضاعفة، وبذلك تكون نحقق غايات الارهابيين من دون أن ندرك، وهذا يوجب على الحكومة التدخل بحزم تجاه المؤسسات الاعلامية فيما يخص هذا الموضوع، ويجب أن تكون هناك سياسة واضحة. ليس في كل مرة تنشر الحركة الارهابية تسجيل ما نقوم بنشره، وهم يقومون بحرب اعلامية وعلينا ام نعرف اننا في حالة حرب.

وأخيراً بخصوص المليارات التي قُدِّمت: التفاوض على صفقات السلاح تأخذ سنوات. إن استطاعت الصفقة السعودية ان تُنجز بأشهر يكون هذا انجازاً تاريخياً، اذ لأول مرة في تاريخ العالم ينجز جيش صفقة بثلاثة مليارات بأشهر مع دولة أخرى. فهذا أمر لم يتم، لأن صفقات التسليح تأخذ شهوراً وسنوات. فصفقة F16 الاماراتية استغرقت ثماني سنوات، وصفقة طائرات الانذار المبكر في الامارات بدأت منذ عشر سنوات ولم تنته حتى اليوم من التفاوض.

في لبنان لن نأخذ هذا الوقت، ولكن علينا الا نتسرع في شراء أسلحة قديمة تحاول بعض الدول التخلص منها، ويعرف ضباط الجيش ما مدى كلفة طائرات "الهانتر" حتى تستمر في الطيران، ولم تحتاج طائرات "الهيوي" الهليكوبتر حتى تستمر الطائرة في طيرانها في الجو وبأخطار كبيرة في ظل عدم توفر قطع الغير، والآن قد تحسن الوضع.

الآن وفي ظل توفر الاموال، علينا ان نلعب اللعبة بشكل صحيح، ونحصل على السلاح الجيد الذي نحن بحاجة له ولا نأتي بأسلحة قديمة ومستعملة وخارجة عن الخدمة، فلماذا نتعذب ونشتري اسلحة بالية وغير مفيدة بواسطة الهبة التي حصلنا عليها من المملكة العربية السعودية. فمثلاً شراء طائرات "غازيل" ترمى بعد سنتين. فدعونا مثلاً نشتري طائرات "التايغر" عوضاً عنها، وهذه هي الامور الاساسية التي يجب استغلالها مع وجود الاموال.

اتمنى اعادة موضوع الخدمة الالزامية في الجيش خصوصاً اليوم مع التفرق المذهبي الحاصل لأن الوسيلة الأفضل لجمع الشباب وتقوية روح المواطنة فيهم هي العودة الى الخدمة الالزامية التي توقّر قوة احتياط للجيش بموازنة مقبولة. واليوم معظم دول العالم تعيد النظر في موضوع الخدمة الالزامية. فالجيوش الاوروبية بغالبيتها، واقل من ربع عديدها هو الجيش النظامي، وباقيها كله احتياط من الخدمة الالزامية وبالتالي على لبنان العودة اليها.

إجابة جان اوغاسبيان

البديل عن الجيش هو الفوضى والميليشيات والاحزاب والارهاب، كل من عاش الاحداث اللبنانية يعرف نتيجة اضعاف الجيش وانا كنت في أفواج قتالية. كانت الحرب اللبنانية مأساة وجرحاً عميقاً في جسد لبنان. فلقد قتلنا بعضنا بعضاً ودمرنا البلد. دعونا نعرف أنفسنا الى أين نحن ذاهبون، فالبديل عن الجيش هو المأساة.

وأيضاً علينا ان لا نحمّل الجيش، فالجيش ليس هو الحل، بل هو الضامن للحل السياسي، وعند توفر الحل السياسي، فالجيش يضمن الحل. والمشكلة الحقيقية في السياسة وليس في الجيش.

ملخص تنفيذي



أقامت حركة التجدد الديمقراطي ندوة تحت عنوان "تسليح الجيش اللبناني واستراتيجية الحرب على الارهاب" في مقرها في سن الفيل، شارك فيها النائب جان أوغاسبيان والرئيس التنفيذي لمؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (Inegma) رياض قهوجي وأدارها الصحفي أمين قمورية.

حضر الندوة ممثل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع سمير مقبل وقائد الجيش العماد جان قهوجي العميد فوزي حماده، النائبان فؤاد السعد وأحمد فتفت، النواب السابقون رئيس حركة التجدد الديمقراطي كميل زياده، مصباح الاحدب، صلاح الحركه، عزام دندشي، العقيد جورج الياس ممثلاً مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء ابراهيم بصبوص، العقيد وليد عون ممثلاً مدير عام الامن العام اللواء عباس ابراهيم، أعضاء اللجنة التنفيذية في حركة التجدد الديمقراطي، الدكتور رامي الشدياق ممثلاً رئيس المجلس العام الماروني وديع الخازن، الملحقان العسكريان في سفارتي روسيا ومصر وعدد من الشخصيات السياسية والفكرية والعسكرية.

منسى

استهلّت الندوة بالنشيد الوطني اللبناني ثم كلمة حركة التجدد الديمقراطي القاها منسق برنامج ندوات السياسات العامة كميل منسى الذي عرّف بنشاطات البرنامج، وأهدى هذه الندوة لذكرى عضو الهيئة الوطنية في الحركة الراحل الدكتور جورج القصيفي، الذي كان من أشد العاملين في لبنان والمحافل العربية والدولية لتمكين الجيش اللبناني والقوى الشرعية اللبنانية.

قمورية

قمورية قال: عندما تتلاشى هيبة الدولة تعمّ الفوضى، وعندما تنهار مؤسساتها تطرق الحرب الأهلية الأبواب، فهيبة الدولة في الحضيض منذ زمن، بعدما جعلت قوى الأمر الواقع المنبثقة من الطوائف الدولة مجرد هيكل خال من أي مضمون، والجيش اللبناني هو آخر المؤسسات الرسمية التي لا تزال صامدة وتمثل كل الوطن، وهو آخر مظاهر الدولة، وإذا ما ذهب الجيش أو اندثر اندثرت الدولة.

وسال، إذا كانت كل القوى السياسية تجمع علنا على تمسكها بالجيش، فهل ينسجم هذا الاعلان مع الرغبة الفعلية لهذه القوى؟ وهل تريد النخبة السياسية أن يكون الجيش قويا وفاعلا؟ وأن يكون لبنان دولة مؤسسات؟ وهل الدول المعنية بلبنان تريد فعلا تسليح الجيش وتدعمه حتى يكون قوة فوق الجميع قادرا على فرض سيادة الدولة وحده على كل أراضيها وشعوبها؟

قهوجي

ثم كانت مداخلة قهوجي وجاء فيها: يواجه لبنان اليوم أشرس معركة في تاريخه ضد الارهاب وهي تأتي في سياق ظهور غير مسبوق لحركات جهادية متطرفة. استغلت ضعف الحكومات المركزية وثورات الربيع العربي والتوتر المذهبي لتفرض نفسها على الساحة وتسيطر على مساحات جغرافية كبيرة.

وأضاف، بغض النظر عن أسباب صعود هذه القوى المتطرفة ووصولها الى الحدود اللبنانية، فالتهديد أصبح كبيرا، وعليه، يجب النظر الى واقع وحاجات الجيش اللبناني للتعامل مع خطر الارهاب الذي لم يعد تهديده أمنيا وانما بات استراتيجيا ووجوديا بالنسبة الى لبنان.

فالجيش اللبناني يواجه اليوم عدوا شرسا مسلحا بشكل جيد ويمتلك خبرة قتالية في حرب العصابات، ويحاول نقل هذا الواقع الى لبنان من أجل نشر الفوضى والسيطرة على أجزاء منه وفتح معركة داخل أراضيه، ولذلك فإن الحرب على الارهاب تشكل أولوية تسبق أي شيء آخر وتحتّم على الجيش اللبناني وضع سياسة تسلح تتماشى مع حاجات الحرب مع تعزيز قدراته في تنفيذ مهام أساسية أخرى مثل حماية منشآته الاستراتيجية الحالية والمستقبلية (النفط) وحماية حدوده كافة.

ثم تحدث قهوجي عن واقع الجيش اللبناني اليوم وامكانياته العسكرية وعن حيثيات ووقائع معركة عرسال لافتا الى أنه وبحسب المصادر العسكرية، ان الهجوم على مواقع الجيش اللبناني كان مدبرا اذ أن كافة مواقع الجيش المتقدمة – شرق وجنوب وشمال عرسال – هوجمت في وقت واحد ودون سابق انذار، وعرض الاساليب العسكرية التي اعتمدها المسلحون، وما رافق هذه المعركة من تطورات سياسية.

وشرح حاجات الجيش حيث أظهرت المواجهات الأخيرة ضد الإرهابيين بأن الجيش اللبناني بحاجة لتعديل برامج تسلحه لاعطاء أولوية لعتاد وآليات وأنظمة دفاعية تواكب مقتضيات الحروب. ان كان على صعيد وسائل النقل والاتصال والمروحيات للمراقبة والاسناد، وسلاح بحري قادر على حماية الشواطئ اللبنانية والمياه الإقليمية اضافة الى عربات النقل والمصفحات والدبابات والجهزة المتخصصة بكشف المتفجرات. ويجب أن يتأكد الجيش اللبناني من صلاحية هذه المنظومات على الأراضي اللبنانية قبل شرائها. كما أن تنويع مصادر السلاح قد يزيد من فرص حصول الجيش على ما يريده دون التعرض لاحتكار جهة واحدة. ولفت الى ضرورة زيادة عديد الجيش اللبناني وهيكلته والتركيز على تطوير عناصر إضافية في القوات الخاصة لتشكل ما لا يقل عن ربع عدد عناصر الجيش اللبناني واعادة العمل بالخدمة العسكرية الالزامية، وذلك لكثرة الحاجة ضمن مهام حماية السلم الأهلي ومكافحة الإرهاب.



وتقدم قهوجي بالتوصيات التالية: على الجيش اللبناني التحكم في مكان وزمان المواجهات مع الإرهابيين وأن تترافق العمليات العسكرية مع حملة إعلامية مضادة. وعلى القيادات السياسية منح غطاء قوي للجيش وعملياته، وعلى الجيش عدم الانجرار الى حرب استنزاف والوقوع بفخ التنظيمات الإرهابية. ويجب حصر المواجهة مع التنظيمات الإرهابية وتجنب ادخال الجيش في مواجهة شاملة مع الجيش السوري الحر لتجنب تداعيات ذلك على الشارع السني في لبنان وخطر انزلاق الجيش اللبناني الى الرمال المتحركة السورية. ويجب على الحكومة اللبنانية أن تتعاون مع التحالف الدولي بايجابية، لأن ذلك سيساهم بضرب الإرهابيين على حدود لبنان وسيسهل حصول الجيش على الدعم العسكري من أعضاء التحالف، كما سيعزز التعاون الاستخباراتي معها. ومشددا على ضرورة اعطاء حصة جيدة للجيش من ميزانية الدولة.

أوغاسبيان

ثم كانت مداخلة النائب جان أوغاسبيان فقال فيها: ان اقرار أي استراتيجية لبنانية لمكافحة الارهاب تتطلب اليوم أن نسأل، هل نجح حزب الله في ابعاد الارهاب عن لبنان؟ أو أن تدخله في سوريا أدى الى استجرار هذا الارهاب الى لبنان؟ لا بل تحولت الساحة الداخلية الى مزيد من التفجيرات والانقسامات بين مختلف الاطراف السياسية اللبنانية، وهذا السؤال المحوري يحتاج الى تقييم موضوعي عند اللبنانيين جميعا وخاصة عن قيادة حزب الله.

وأضاف بالنسبة لي أن مسألة عرسال لم تنته، وما زالت في بداياتها، ونحن أمام مشكلة في غاية الخطورة والحل ليس سهلا، فالجيش بجزء كبير منه يعاني ضعف وقدم التجهيزات، والخوف أن تنجر الحكومة الى معركة تقليدية في عرسال بما يؤدي الى استنزاف القوى الفاعلة في الجيش في رمال عرسال ونحن لا نعرف أين يتواجد الارهاب وأين ينفجر، وربما في طرابلس أو عين الحلوه. وبالتالي يجب أن لا نعرق في عرسال.

وأضاف ان مكافحة جذور الارهاب تتطلب أن نعود الى أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨ التي لها علاقة بالمناف الذي تولّد عند طائفة معينة ضد حزب الله، وهذا جرح وخطأ استراتيجي كبير للغاية، ووضع الجيش اللبناني في موقع يتعارض مع دوره وأدبياته، ويدل على أن الجيش اللبناني غير قادر على مواجهة أي فصيل لبناني داخلي لأن ذلك يتخذ طابع مذهبيا. وكل مرة نشهد انقسام سياسي يعكس مازقا على وضع الجيش، لذلك أقول أن المسؤولية تقع على عاتق السياسيين والنظام الطائفي.

والسؤال هل تستطيع الحكومة اللبنانية تلبية حاجات الجيش، فالتسليح يجب أن يكون بحسب المخاطر وبحسب قدراتنا المالية، فكل من يحمل سلاحا غير سلاح الشرعية يشكل خطرا على لبنان وعلى الميثاقية في لبنان، وكل المسؤولية تقع على عاتق التركيبة السياسية.

ولا شك أننا اليوم أمام وضع في غاية الخطورة، والامر الاهم في مكافحة الارهاب هو في قدرة الاستعلام، وفي التنسيق بين مختلف القوى الأمنية، وفي التنصت الذي يجب أن يكون متحا أمام الأجهزة الأمنية بشكل دائم وليس بشكل موسمي، وعلينا تأمين كل حاجات الجيش من دعم مالي وأمني وعتاد وامين المظلة السياسية وداتا المعلومات، فعندما نطلب من الجيش الأمن علينا اعطاءه كل حاجاته.

وختم أوغاسبيان، أنه لا يوافق على مقولة أن الجيش هو الحل بل الجيش هو الضامن لأي حل والحامي الأمني لأي حل في لبنان الذي يبقى في يد القوى السياسية والسلطة السياسية.

تلا ذلك حوار مع الحضور.



www.tajaddod.org

tajaddod@tajaddod.org

سن الفيل، جادة شارل ديغول – هاتف وفاكس: +٩٦١.١.٤٨٩٤٦٠/١/٢